الفصل الثالث

الثروة والقوة
Wealth and Power

تقع القوة في القلب من السياسة الدولية، ومع ذلك لا يوجد اتفاق كبير حول ماهية القوة وطرق قياسها. سأقدم في هذا الفصل والذي يليه تعريفا للقوة وطرقا تقريبية، وإن كانت موثوقة لقياسها، وأدفع تحديدا بأن القوة تعتمد على القدرات المادية المحددة التي تمتلكها الدولة، ولذلك يكون توازن القوة دالة للأصول المادية التي تسيطر عليها كل قوة عظمى، مثل الفرق المدرعة والأسلحة النووية.

تمتلك الدول نوعين من القوة: القوة الكامنة والقوة العسكرية. وهذان الشكلان للقوة مرتبطان بشدة، لكنهما ليسا مترادفين، لأنهما مشتقان من أصول مختلفة. تشير القوة الكامنة potential power إلى المقومات الاجتماعية-الاقتصادية التي تدخل في بناء القوة العسكرية، وتعتمد بالدرجة الأولى على ثروة الدولة وعدد سكانها. فالقوى العظمى تحتاج إلى المال والتقنية والموظفين لبناء القوات العسكرية وخوض الحروب، وتشير القوة الكامنة للدولة إلى القوة الخام التي تعتمد عليها عند التنافس مع الخصوم.

وفي مجال السياسة الدولية تكون قوة الدولة في النهاية دالة لقوتها العسكرية مقارنة بالقوة العسكرية للدول المنافسة. كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أقوى

دولتين في العالم في أثناء الحرب الباردة؛ لأن مؤسستيهما العسكريتين كانتا تتفوقان على مؤسسات الدول الأخرى. ولا تعد اليابان قوة عظمى اليوم، رغم أنها تمتلك اقتصادا ضخما وغنيا، لأن جيشها صغير وضعيف نسبيا وتعتمد بشدة على الولايات المتحدة في أمنها. ولذلك يكون توازن القوة مرادفا تقريبا لتوازن القوة العسكرية. ولذلك فإنني أُعرِّف القوة في المقام الأول من المنظور العسكري، لأن الواقعية الهجومية تؤكد أن القوة تمثل السهم الأخير في جعبة السياسة الدولية[1].

تعتمد القوة العسكرية للدولة بالدرجة الأولى على حجم جيشها[1] وقواتها الجوية والبحرية المساندة للجيش وشدتها. وحتى في العالم النووي لا تزال الجيوش تمثل المقوم الرئيس للقوة العسكرية. فالقوات البحرية المستقلة والقوات الجوية الاستراتيجية غير مؤهلة لغزو الأراضي ولا تستطيع في ذاتها أن تجبر الدول الأخرى على تقديم تنازلات إقليمية. صحيح أن هذه القوات تسهم بالتأكيد في الحملة العسكرية الناجحة، لكن حروب القوى العظمى تُحسم بالدرجة الأولى على الأرض. ولذلك تكون الدول الأقوى هي تلك التي تمتلك قوات برية أقوى.

ورغم هذه الأسبقية للقوة العسكرية، تهتم الدول كثيرا بالقوة الكامنة؛ لأن الثروة الوفيرة وعدد السكان الكبير شرطان لازمان لبناء قوات عسكرية هائلة. ففي أثناء الحرب الباردة، على سبيل المثال، كان القادة الأمريكيون قلقين من النمو الاقتصادي السوفيتي، وكانوا منزعجين على وجه خاص من الإنجازات العلمية السوفيتية (مثل القمر الصناعي سبوتنك الذي أطلق في عام ١٩٥٧) التي اعتبروها علامات على أن قدرات الاتحاد السوفيتي الكامنة قد تتجاوز قدرات الولايات المتحدة

---

(١) يستخدم مصطلح "الجيش" army في التناول العربي للإشارة إلى كامل القوات المسلحة للدولة، بما في ذلك القوات البرية والجوية والبحرية، حيث تعد هذه جميعا أفرعا للجيش، في حين يستخدم المصطلح في الدول الناطقة باللغة الإنجليزية للإشارة إلى القوات البرية وحسب، ولا يتضمن القوات الجوية والبحرية (المترجم).

في يوم ما. واليوم يتزايد قلق الولايات المتحدة من الصين، ليس بسبب جيشها الذي لا يزال ضعيفا نسبيا، بل لأن الصين تضم أكثر من ١.٢ بليون نسمة وتُحدِّث اقتصادها بسرعة كبيرة. فلو تمكنت الصين من تحقيق الثراء، فسوف تتحول بسهولة إلى قوة عظمى عسكرية وتتحدى الولايات المتحدة. توضح هذه الأمثلة أن الدولة تنظر بعين الحذر إلى توازن القوة الكامنة، تماما مثل توازن القوة العسكرية.

يناقش القسم التالي مبررات تعريف القوة من منظور القدرات المادية، وليس من منظور النتائج الذي يفضله بعض الدارسين. ويشرح أيضا لماذا لا يعد توازن القوة منبئا جيدا جدا للانتصار العسكري. وتركز الأقسام الثلاثة التالية على القوة الكامنة. فيناقش أولها الأهمية الأساسية للثروة في بناء قوات عسكرية قوية، ثم يقدم مقاييس للثروة أوظفها للوقوف على القوة الكامنة. وفي القسم الثاني أستخدمُ بعض الحالات التاريخية لتوضيح أن صعود القوى العظمى وانهيارها على مدار القرنين الماضيين نتجا في جزء كبير منهما عن التغييرات في توزيع الثروة بين الفاعلين الرئيسين في النظام الدولي. ويشرح القسم الثالث الأسباب التي لا تجعل الثروة والقوة العسكرية مترادفتين، مع أنهما مرتبطتان جدا، وأوضح أن الثروة لا يمكن أن تستخدم كمقياس بديل للقوة العسكرية. ولذلك أدفع بأننا نحتاج إلى مؤشرات منفصلة للقوة الكامنة والقوة العسكرية.

الأساس المادي للقوة

يمكن تعريف القوة عند مستواها الأساسي بطريقتين مختلفتين. ولا تتمثل القوة، كما أُعرِّفها، في شيء غير الأصول المحددة أو الموارد المادية التي تمتلكها الدولة. ويُعرِّف آخرون القوة من منظور نتائج التفاعلات بين الدول، ويدفعون بأن القوة ترتبط قبل كل شيء بالسيطرة على الدول الأخرى أو التأثير عليها، فهي قدرة الدولة على إكراه

دولة أخرى على فعل شيء ما"[٢]. ويرى روبرت دال Robert Dahl النصير البارز لهذا الرأي أن الدولة "أ" تمتلك قوة على الدولة "ب" بقدر ما تستطيع "أ" أن تجبر "ب" على فعل شيء، ما كانت "ب" لتفعله لولا ذلك"[٣]. ويذهب هذا المنطق إلى أن القوة توجد فقط حين تمارس الدولة السيطرة أو التأثير، وعلى ذلك يمكن أن تقاس القوة بعد أن تتحدد النتيجة فقط. معنى ذلك ببساطة أن أقوى دولة هي تلك التي تكون لها الغلبة في النزاع.

قد يبدو أنه لا يوجد اختلاف حقيقي بين هذين التعريفين. ففي كل الأحوال حين تدخل قوتان عظميان في نزاع، ألا تكون الغلبة للطرف الذي يمتلك القدرات المادية الأكبر؟ ويرى بعض دارسي السياسة الدولية أنه عند نشوب حرب تربح الدولة التي تمتلك الموارد الأكبر في كل الحالات تقريبا، ولذلك يفيد توازن القوة كثيرا في التنبؤ بالنصر في الحرب. وهناك عدد كبير من الدراسات الكمية تستخدم مقاييس مختلفة للقوة لمحاولة تفسير نتيجة النزاعات بين الدول[٤]. ويمثل هذا الاعتقاد أيضا الأساس لحجة جيوفري بليني Geoffrey Blainey الشهيرة التي تنص على أن الحرب تندلع في الأساس؛ لأن الدول لا تستطيع أن تتفق على توازن القوة، ثم يقوم القتال التالي بإرساء "ترتيب للقوة بين المنتصرين والخاسرين"[٥]. لكن لو علمت الدول المتنافسة التوازن الحقيقي للقوة مقدما، كما يدفع بليني، لانتفت الحروب؛ لأن الطرفين سيعرفان النتيجة مقدما ويضطران بذلك إلى التفاوض حول تسوية سلمية بناء على حقائق القوة الحالية، بدلا من خوض حرب دامية للوصول إلى النتيجة عينها.

على أنه من غير الممكن دمج هذين التعريفين للقوة؛ لأن توازن القوة ليس منبئا موثوقا جدا بالنجاح العسكري[٦]. والسبب وراء ذلك هو أن العوامل غير المادية تقدم للمقاتل أحيانا ميزة حاسمة على الآخرين. تتضمن تلك العوامل، من بين أخرى،

الاستراتيجية والاستخبارات والعزيمة والطقس والمرض. ورغم أن الموارد المادية لا تقرر نتيجة الحروب وحدها، فلا شك في أن احتمالات النجاح تتأثر بشدة بتوازن الموارد، خاصة في حروب الاستنزاف المطولة التي يحاول كل طرف فيها أن يضعف الآخر استنادا إلى التفوق المادي[٧]. تسعى الدول بالتأكيد لأن تمتلك قوة أكبر من منافسيها، لأنه كلما زادت الموارد التي تمتلكها الدولة زاد احتمال أن تكون لها الغلبة في الحرب، وذلك بالطبع لأن الدول تريد أن تزيد نصيبها من القوة العالمية. ومع ذلك فإن زيادة احتمال النجاح لا يعني أن النجاح مؤكد فعلا. وهناك حروب كثيرة كان المنتصر فيها إما أقل قوة من الخاسر أو في مستوى قوته نفسه، لكن المنتصر غلب بسبب العوامل غير المادية.

خذ مثالا على ذلك مكون الاستراتيجية التي تعني الطريقة التي توظف بها الدولة قواتها ضد قوات خصمها والتي ربما تكون أهم العوامل غير المادية. تسمح الاستراتيجيات الذكية أحيانا للدول الأقل قوة أو غير الأقوى كثيرا من منافسيها في ساحة المعركة بأن تحقق النصر[٨]. من ذلك مثلا أن الألمان استخدموا استراتيجية الحرب الخاطفة في ربيع ١٩٤٠ لهزيمة الجيشين البريطاني والفرنسي اللذين كانا في نفس حجم الفيرماخت وقوته تقريبا[٩]. لكن خطة شليفين Schlieffen Plan الشهيرة أخفقت في إحداث نصر ألماني على نفس الخصمين في عام ١٩١٤، رغم أن النسخة الأصلية من الخطة التي كانت أجرأ من النسخة التي نفذت فعلا كانت تقدم مخططا لهزيمة فرنسا وبريطانيا[١٠]. معنى ذلك أن الاستراتيجية تكون مهمة جدا في بعض الأحيان[١١].

وتوضح هزيمة روسيا الحاسمة لجيش نابليون في عام ١٨١٢ كيف يمكن لهذه العوامل غير المادية أن تساعد مُدافِعا أقل تسليحا في الفوز بالحرب[١٢]. كانت القوات الفرنسية التي تقدمت لغزو روسيا في الثالث والعشرين من يونيو ١٨١٢ تتفوق في

العدد على الجيوش الروسية الأمامية (٤٤٩٠٠٠ في مقابل ٢١١٠٠٠)[١٣]، وبحساب القوات الاحتياطية كان بحوزة نابليون ٦٧٤٠٠٠ جندي للحملة الروسية، فيما بلغ الجيش الروسي كاملا ٤٠٩٠٠٠ جندي نظامي في بداية النزاع. وعلاوة على ذلك كانت القوات الفرنسية متفوقة نوعيا على القوات الروسية. ورغم ذلك دمر الروس جيش نابليون كاملا في الشهور الستة التالية وحققوا نصرا كاسحا. وبحلول الأول من يناير ١٨١٣ لم يعد مع نابليون إلا ٩٣٠٠٠ جندي فقط ليحاربوا الروس، حيث قُتِل ٤٧٠٠٠٠ جندي فرنسي في روسيا وأُسِر ١٠٠٠٠٠ آخرون، بينما لم يخسر الروس إلا ١٥٠٠٠٠ جندي.

إن الطقس والمرض والاستراتيجية الروسية الذكية هي التي هزمت نابليون. فقد رفض الروس أن يشتبكوا مع القوات الغازية على طول حدودهم الغربية، وانسحبوا نحو موسكو، ونفذوا سياسة الأرض المحروقة وهم يتحركون شرقا[١٤]. وحاول الجيش الفرنسي أن يلحق بالجيش الروسي المنسحب وينزل به هزيمة حاسمة في المعركة، لكن الطقس السيئ أحبط خطة نابليون، حيث هطلت أمطار غزيرة تلتها حرارة حارقة في الأسابيع الأولى للغزو، ما تسبب في إبطاء حركة الجيوش المهاجمة وسمح للروس بالهرب. وسرعان ما أصبح المرض والفرار من الخدمة معضلة تواجهها القوات الفرنسية. وتمكن نابليون أخيرا من الاشتباك مع الجيش الروسي المنسحب في معارك كبرى في سمولنسك Smolensk (في السابع عشر من أغسطس) وبورودينو Borodino (في السابع من سبتمبر). ربح الجيش الفرنسي المعركتين، لكنهما كانا نصرين باهظي الثمن، حيث كانت الخسائر الفرنسية فادحة، ورفض الروس الاستسلام، وانجرّ الجيش الفرنسي عميقا في روسيا. احتل نابليون موسكو في الرابع عشر من سبتمبر، لكنه أُجبر على التراجع في منتصف أكتوبر، حيث أبى الروس أن يتوقفوا عن الحرب.

وكان الانسحاب التالي ناحية الغرب كارثيا للجيش الفرنسي، حيث تفسخ رغم صموده في المعارك مع القوات الروسية التي تلاحقه[١٥]. وهنا لعب الطقس دورا مهما للمرة الثانية، حيث حل الشتاء على القوات المنسحبة. وإجمالا فإن الجيش الروسي الأضعف دحر الجيش الفرنسي الأقوى، مع أنه لم يربح معركة كبرى في حملة عام ١٨١٢.

يؤكد ذلك عوار حجة بليني التي تقول إن حربا لن تقع إذا استطاعت الدول أن تقيس توازن القوة بدقة، وذلك ببساطة لأن الدول يمكن أن تهزم دولا أقوى منها[١٦]. ولذلك تبدأ الدول أحيانا الحرب ضد دول أقوى منها. وينطبق المنطق عينه على الدول المتكافئة في القوة تقريبا. ولذلك أيضا تصمد دول أضعف أحيانا أمام دول أقوى منها تهدد بمهاجمتها، لأن ثمة ما يبرر للمدافعين الاعتقاد بأنهم يمكن أن يحاربوا ويربحوا، رغم تفوق الخصم عليهم.

ولذلك لا يمكن أن نساوي بين توازن الأصول المادية والنتائج، لأن العوامل غير المادية، مثل الاستراتيجية، تؤثر بشدة أحيانا على النتائج. ولذلك فعند تعريف القوة يتحتم الاختيار بين القدرات المادية والنتائج كأساس للتعريف، ويجب أن يتضمن التعريف المقومات المادية وغير المادية للنجاح العسكري.

ثمة أسباب ثلاثة تستبعد التساوي بين القوة والنتائج. أولا، عند التركيز على النتائج يستحيل تقريبا تقييم توازن القوة قبل النزاع؛ لأن التوازن يتحدد فقط بعد أن نرى الجانب المنتصر. ثانيا، تؤدي هذه المقاربة أحيانا إلى استنتاجات لا تصدق. فروسيا مثلا ألحقت هزيمة ساحقة بجيوش نابليون في عام ١٨١٢، مع أنها لم تكن أقوى من فرنسا. لكن تعريف القوة من منظور النتائج يضطرنا إلى استنتاج أن روسيا كانت أقوى من فرنسا. وكذلك لا ينكر أحد أن الولايات المتحدة كانت أقوى كثيرا من فيتنام

الشمالية، ومع ذلك استطاعت الدولة الأضعف أن تلحق الهزيمة بالدولة الأقوى في حرب فيتنام (١٩٦٥-١٩٧٢) لأن العوامل غير المادية تفوقت على توازن القوة. ثالثا، يتمثل أحد أهم الجوانب في العلاقات الدولية في الطريقة التي تؤثر بها القوة- وهي الوسيلة- على النتائج السياسية، وهي الغايات[١٧]. لكن ليس ثمة ما يقال حول الموضوع، إذا كان يتعذر التمييز بين القوة والنتائج، إذ لن يكون ثمة فرق بين الوسائل والغايات، ما يضعنا أمام حجة دائرية.

السكان والثروة: أعصاب القوة العسكرية

تتمثل القوة الكامنة في الموارد المجتمعية التي تمتلكها الدولة لبناء قواتها العسكرية[١٨]. ورغم أن هذه الموارد تكون دائما متنوعة جدا، يظل عدد سكان الدولة وثروتها المكونين الأهم لتوليد القوة العسكرية. يمثل عدد السكان أهمية كبيرة؛ لأن القوى العظمى تحتاج إلى جيوش ضخمة لا يمكن حشدها إلا في الدول كثيرة السكان[١٩]. والدول قليلة السكان لا تستطيع أن تصبح قوى عظمى. على سبيل المثال لا يمكن لإسرائيل ذات الستة ملايين نسمة ولا السويد ذات التسعة ملايين نسمة أن تبلغا مكانة القوة العظمى في عالم تضم فيه روسيا والولايات المتحدة والصين ١٤٧ مليونا و٢٨١ مليونا و١,٢٤ بليون على التوالي[٢٠]. وكذلك يترتب على عدد السكان نتائج اقتصادية مهمة، لأن عدد السكان الكبير يستطيع أن ينتج ثروة كبيرة، وتلك الأخيرة هي لبنة البناء الثانية للقوة العسكرية[٢١].

تكتسب الثروة أهمية خاصة؛ لأن الدولة لا تستطيع أن تبني جيشا قويا إذا لم تكن تمتلك المال والتقنية لتجهيز القوات المقاتلة وتدريبها والاستمرار في تحديثها[٢٢]، فضلا عن أن تكلفة حروب القوى العظمى باهظة. على سبيل المثال بلغت التكلفة المباشرة الإجمالية للحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) لكل المشاركين حوالي

٢٠٠ بليون دولار[٢٣]. وأنفقت الولايات المتحدة وحدها حوالي ٣٠٦ بليون دولار في حرب دول المحور بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٥، أي حوالي ثلاثة أضعاف ناتجها القومي الإجمالي GNP في عام ١٩٤٠[٢٤]. ولذلك تكون القوى العظمى في النظام الدولي دائما من بين أغنى الدول في العالم.

ورغم أن عدد السكان والثروة مكونان أساسيان للقوة العسكرية، فإنني أستخدم الثروة وحدها لقياس القوة الكامنة. على أن هذا التأكيد على الثروة لا ينبع عن كونها أهم من عدد السكان، لكن لأن الثروة تضم كلا من الأبعاد السكانية والاقتصادية للقوة. فالدولة، كما لاحظنا، يجب أن تمتلك عدد سكان كبيرا لإنتاج ثروة كبيرة. ولذلك فمن المقبول أن نفترض أن الدول ذات الثروة الوفيرة تمتلك أيضا عدد سكان كبيرا. مؤدى ذلك أنني لا أتجاهل عدد السكان، بل أفترض أنه متضمن في المؤشرات التي أستخدمها لقياس الثروة.

ربما يكون من الأسهل أن نستخدم عدد السكان وحده لقياس القوة الكامنة، لأن عدد سكان الدولة أسهل في القياس من ثروتها. لكن من غير الملائم أن نستخدم عدد السكان لقياس القوة الكامنة؛ لأن عدد السكان لا يعكس غالبا الاختلافات في الثروة بين الدول. فقد كانت الصين والهند، على سبيل المثال، تمتلكان سكانا أكبر بكثير من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في أثناء الحرب الباردة، في حين لم تنجز هذه أو تلك مكانة القوة العظمى؛ لأنهما لم تكونا في ثراء القوى العظمى. فعدد السكان الكبير لا يضمن ثروة كبيرة، لكن الثروة الكبيرة تتطلب عدد سكان كبيرا. ولذلك يمكن استخدام الثروة وحدها كمقياس للقوة الكامنة.

ثمة معانٍ مختلفة لمفهوم الثروة، ويمكن أن تقاس بطرق مختلفة. لكن من أجل أغراض نظريتي لا بد أن أختار مؤشرا للثروة يعكس القوة الكامنة للدولة، وتحديدا ينبغي أن يتضمن هذا المؤشر ثروة الدولة القابلة للتعبئة ومستوى تطورها التقني. وتشير

"الثروة القابلة للتعبئة" mobilizable wealth إلى الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الدولة لبناء قواتها العسكرية، وهي أهم من الثروة الإجمالية، لأن المهم ليس مدى ثراء الدولة، بل مقدار الثروة المتاحة للإنفاق على الدفاع. ومن المهم أيضا أن تمتلك الدولة صناعات تنتج أحدث التقنيات وأكثرها تطورا، لأنها تستخدم دائما في إنتاج الأسلحة الأكثر تقدما. ومثال ذلك أن تطوير صناعة الصلب في منتصف القرن التاسع عشر والطائرة النفاثة في منتصف القرن العشرين غيّرا ترسانات السلاح لدى القوى العظمى بصورة جذرية. وينبغي على القوى العظمى أن تكون الأكثر تقدما في عصرها في تلك الصناعات، وكذلك في الصناعات الأخرى التي تسهم في بناء قوات عسكرية هائلة.

ويعد الناتج القومي الإجمالي GNP الذي يشكل كامل ناتج الدولة على مدى عام المؤشر الأكثر استخداما لثروة الدولة. وأنا أستخدمه لقياس الثروة بعد ١٩٦٠ كما سيأتي في المناقشة التالية. لكن الناتج القومي الإجمالي لا يكون دائما مؤشرا جيدا للقوة الكامنة، ويمكن لاستخدامه في الظروف الخاطئة أن يعطي صورة مشوهة لتوازن القوة الكامنة. ويكمن جوهر المشكلة في أن الناتج القومي الإجمالي يعد في المقام الأول مقياسا لثروة الدولة الإجمالية، ولا يتضمن دائما الاختلافات المهمة في الثروة القابلة للتعبئة والتطور التقني للدول المختلفة.

غير أن الناتج القومي الإجمالي يصلح كمقياس جيد لهذين البعدين للثروة حين تكون القوى العظمى ذات الصلة في مستويات متماثلة من النمو الاقتصادي. ولذلك يكون من المرجح، على سبيل المثال، أن يمتلك اقتصادان صناعيان متقدمان، كالمملكة المتحدة وألمانيا في عام ١٨٩٠ أو اليابان والولايات المتحدة في عام ١٩٩٠، صناعات متقدمة متماثلة ونسبة الثروة الإجمالية نفسها تقريبا إلى الثروة القابلة للتعبئة. وينطبق المنطق عينه عند مقارنة مجتمعين زراعيين بالدرجة الأولى مثل بروسيا وفرنسا في عام ١٧٥٠.

في حين يعد الناتج القومي الإجمالي مؤشرا سيئا للقوة الكامنة عندما تكون الدول الخاضعة للمقارنة في مستويات مختلفة من النمو الاقتصادي. انظر مثلا ما يحدث

عند استخدام الناتج القومي الإجمالي لتقييم القوة الكامنة لدولة شبه صناعية ودولة صناعية متقدمة. والناتج القومي الإجمالي الذي يمثل سعر السوق لكل السلع والخدمات التي تنتجها الدولة في فترة زمنية محددة يكون دالة لكل من حجم القوة العاملة بالدولة ومعدل إنتاجها، حيث يرتبط حجم القوة العاملة للدولة بشدة بعدد سكانها، فيما يرتبط معدل إنتاج قوتها العاملة بشدة بمستوى الدولة في النمو الاقتصادي. ولذلك يمكن لدولتين أن يكون لهما ناتج قومي إجمالي متماثل وعدد سكان مختلف تماما ومستوى تصنيع مختلف جدا. على سبيل المثال قد تمتلك دولة قاعدة صناعية ضعيفة، لكن عدد سكانها كبير نسبيا، يعمل جزء كبير منه في الزراعة، فيما تكون الدولة الأخرى صناعية متقدمة جدا، لكن عدد سكانها أصغر كثيرا[٢٥].

ينطبق هذا الوصف على المملكة المتحدة وروسيا على مدى المائة عام الممتدة بين سقوط نابليون في عام ١٨١٥ وبداية الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤، حيث كان ناتجهما القومي الإجمالي متماثلا، مع أن المملكة المتحدة كانت تتفوق كثيرا على روسيا في الناتج الصناعي، كما يبيّن الجدول رقم (٣-١). لكن الناتج القومي الإجمالي لروسيا كان كبيرا؛ لأن عدد سكانها الزراعيين الكبير نما سريعا على مدار القرن التاسع عشر.

الجدول رقم (٣-١). مؤشرات الثروة والسكان للمملكة المتحدة وروسيا ١٨٣٠-١٩١٣.

	١٨٣٠	١٨٦٠	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩١٣
الناتج القومي الإجمالي (ببلايين الدولارات)					
المملكة المتحدة	٢,٨	١٦,١	٢٣,٦	٣٦,٣	٤٤,١
روسيا	١٠,٦	١٤,٤	٢٣,٣	٣٢,٠	٥٢,٤
الحصة النسبية من الثروة الأوروبية (بالنسبة المئوية)					
المملكة المتحدة	٥٣	٦٨	٥٩	٣٧	٢٨
روسيا	١٥	٤	٣	١٠	١١

تابع الجدول رقم (٣-١).

	١٨٣٠	١٨٦٠	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩١٣
استهلاك الطاقة (بملايين الأطنان المترية من مكافئ الفحم)					
المملكة المتحدة	–	٧٣,٨	١٢٥,٣	١٧١,٤	١٩٥,٣
روسيا	–	١,٠	٥,٤	٣٠,٤	٥٤,٥
إنتاج الحديد/الصلب (بآلاف الأطنان)					
المملكة المتحدة	٦٩٠	٣٨٨٠	٧٨٧٠	٤٩٧٩	٧٧٨٧
روسيا	١٩٠	٣٥٠	٤٥٠	٢٢٠١	٤٩٢٥
الحصة النسبية من الناتج الصناعي العالمي (بالنسبة المئوية)					
المملكة المتحدة	٩,٥	١٩,٩	٢٢,٩	١٨,٥	١٣,٦
روسيا	٥,٦	٧,٠	٧,٦	٨,٨	٨,٢
الطاقة الصناعية الإجمالية (بريطانيا في عام ١٩٠٠ = ١٠٠)					
المملكة المتحدة	١٧,٥	٤٥,٠	٧٣,٣	١٠٠,٠	١٢٧,٢
روسيا	١٠,٣	١٥,٨	٢٤,٥	٤٧,٥	٧٦,٦
السكان (بالمليون)					
المملكة المتحدة	٢٣,٨	٢٨,٨	٣٤,٦	٤١,٢	٤٥,٦
روسيا	٥٧,٦	٧٦,٠	١٠٠,٠	١٣٥,٧	١٧٥,١

المصدر: أرقام الناتج القومي الإجمالي بأسعار الدولار الأمريكي في عام ١٩٦٠ وهي مأخوذة من Paul Bairoch, "Europe's Gross National Product: 1800-1975," Journal of European Economic History 5, No. 2 (Fall 1976), p. 281. والحصص النسبية من الناتج الصناعي العالمي مأخوذة من Paul Bairoch, "International Industrialization Levels from 1750 to 1980," Journal of European Economic History 11, No. 2 (Fall 1982), p. 296. وأرقام الطاقة الصناعية الإجمالية التي تتخذ من المملكة المتحدة في عام ١٩٠٠ خطا قاعديا يساوي ١٠٠ مأخوذة من ibid., p. 292. وأرقام استهلاك الطاقة وإنتاج الحديد/الصلب وأعداد السكان مأخوذة من J. David Singer and Melvin Small, National Material Capabilities Data, 1816-1985 (Ann Arbor, MI: Inter-University Consortium for Political and Social Research, February 1993). وأرقام الحصص النسبية من الثروة الأوروبية مأخوذة من الجدول رقم (٣-٣).

بيد أن الاختلافات في القوة الصناعية، كتلك التي كانت بين المملكة المتحدة وروسيا، تترتب عليها نتائج مهمة على توازن القوة الكامنة. أولا، تمتلك الدول الصناعية المتقدمة دائما ثروة فائضة لإنفاقها على الدفاع أكبر من الدول شبه الصناعية، وذلك بالدرجة الأولى لأن معظم الناتج المادي لطبقة الفلاحين يستهلكه الفلاحون أنفسهم فورا. ثانيا، تستطيع الدول ذات الصناعات الأكثر تقدما وحدها أن تنتج كميات كبيرة من الأسلحة المتطورة التي تحتاجها الجيوش للصمود في المعارك[٢٦].

غير أن التركيز على الناتج القومي الإجمالي وحده قد يجعل المرء يعتقد أن المملكة المتحدة وروسيا كانتا تمتلكان أقوى اقتصادين في أوروبا بين عامي ١٨١٥ و١٩١٤ وأنهما كانتا تمتلكان الموارد اللازمة لبناء قوات عسكرية هائلة والهيمنة على سياسة المنطقة. وتبيِّن المقارنة بين الجدول رقم (٣-١) والجدول رقم (٣-٢) أن المملكة المتحدة وروسيا كانتا في صدارة القوى العظمى الأوروبية الأخرى من حيث الناتج القومي الإجمالي على مدار معظم تلك الفترة. لكنه استنتاج خاطئ في الحقيقة[٢٧]. صحيح أن المملكة المتحدة امتلكت قوة كامنة أكبر بالتأكيد من أية دولة أوروبية أخرى في القرن التاسع عشر، خاصة في العقود الوسطى من ذلك القرن الذي يسمى كثيرا باسم "السلام البريطاني"(٢)[٢٨]. لكن الاقتصاد الروسي، كما سنعرض فيما يلي، كان في حالة ضعيفة جدا، على الأقل من منتصف القرن التاسع عشر حتى العقد الثالث من القرن العشرين. وكانت روسيا تمتلك قوة كامنة ضعيفة نسبيا في تلك الفترة، ما

(٢) صيغت عبارة "السلام البريطاني" Pax Brittanica على غرار عبارة "السلام الروماني" Pax Romana في إشارة إلى الهيمنة العالمية التي حققتها بريطانيا في تلك العقود على غرار الهيمنة التي كانت للإمبراطورية الرومانية في أيام عزها، حيث تحقق سلام طويل بفضل سيطرة الإمبراطورية الرومانية على معظم دول حوض البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الغربية في ذلك العصر، ومن المنطلق نفسه سادت عبارة "السلام الأمريكي" Pax Americana على مدار القرن العشرين [المترجم].

يفسر بدرجة كبيرة تعرض جيشها لهزائم ساحقة في حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦) والحرب الروسية-اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥) والحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٧)[٢٩]. بإيجاز لا يستطيع الناتج القومي الإجمالي أن يعكس الاختلافات الحادة في القوة الكامنة بين الدول الصناعية وشبه الصناعية.

تظهر المشكلة نفسها عند استخدام الناتج القومي الإجمالي لمقارنة القوة الكامنة للصين المعاصرة مع اليابان والولايات المتحدة. فالصين رغم نموها الاقتصادي السريع خلال العقدين الماضيين لا تزال دولة شبه صناعية، ولا يزال ١٨٪ تقريبا من ثروتها يرتبط بالزراعة[٣٠]. بينما تعد اليابان والولايات المتحدة دولتين صناعيتين متقدمتين جدا، ويكمن ٢٪ من ثروتهما فقط في الزراعة. لكن سكان الصين حوالي خمسة أضعاف سكان الولايات المتحدة وحوالي عشرة أضعاف سكان اليابان. ولذلك سيكون توازن القوة الكامنة بين هذه الدول الثلاث متحيزا لصالح الصين، إذا كان المقياس المختار هو الناتج القومي الإجمالي. ومن المؤكد أن هذه المشكلة ستزول مع الزمن، لأن القاعدة الزراعية للصين ستواصل الانكماش (كانت تشكل ٣٠٪ من ثروة البلاد في عام ١٩٨٠) مع تحديث اقتصادها. لكنها في الوقت الراهن يجب أن يراعى ذلك في أي تحليل يستخدم الناتج القومي الإجمالي لقياس القوة الكامنة للصين.

وبناء على ما تقدم فإن الناتج القومي الإجمالي يكون أحيانا مقياسا صحيحا للقوة الكامنة، ولا يكون كذلك في أحيان أخرى. وإذا كان لا يصلح، فيمكن البحث عن مؤشر بديل يحدد القوة الكامنة على نحو أفضل أو استخدام الناتج القومي الإجمالي مع إضافة التكييفات الملائمة.

الجدول رقم (٣–٢). مؤشرات الثروة والسكان لفرنسا وبروسيا/ألمانيا ١٨٣٠–١٩١٣.

	١٨٣٠	١٨٦٠	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩١٣
الناتج القومي الإجمالي (بيلايين الدولارات)					
فرنسا	٨,٦	١٣,٣	١٧,٤	٢٣,٥	٢٧,٤
ألمانيا	٧,٢	١٢,٨	٢٠,٠	٣٥,٨	٤٩,٨
الحصة النسبية من الثروة الأوروبية (بالنسبة المئوية)					
فرنسا	٢١	١٤	١٣	١١	١٢
ألمانيا	٥	١٠	٢٠	٣٤	٤٠
استهلاك الطاقة (بملايين الأطنان المترية من مكافئ الفحم)					
فرنسا	–	١٣,٢	٢٩,١	٤٨,٠	٦٢,٨
ألمانيا	–	١٥,٠	٤٧,١	١١٣,٠	١٨٧,٨
إنتاج الحديد/الصلب (بآلاف الأطنان)					
فرنسا	٢٧٠	٩٠٠	١٧٣٠	١٥٦٥	٤٦٨٧
ألمانيا	٦٠	٤٠٠	٢٤٧٠	٦٤٦١	١٧٦٠٠
الحصة النسبية من الناتج الصناعي العالمي (بالنسبة المئوية)					
فرنسا	٥,٢	٧,٩	٧,٨	٦,٨	٦,١
ألمانيا	٣,٥	٤,٩	٨,٥	١٣,٢	١٤,٨
الطاقة الصناعية الإجمالية (بريطانيا في عام ١٩٠٠ = ١٠٠)					
فرنسا	٩,٥	١٧,٩	٢٥,١	٣٦,٨	٥٧,٣
ألمانيا	٦,٥	١١,١	٢٧,٤	٧١,٢	١٣٧,٧
السكان (بالمليون)					
فرنسا	٣٢,٤	٣٧,٤	٣٧,٥	٣٨,٩	٣٩,٧
ألمانيا	١٢,٩	١٨,٠	٤٥,١	٥٦,٠	٦٧,٠

ملحوظة: تشير أرقام "ألمانيا" في عامي ١٨٣٠ و١٨٦٠ إلى بروسيا وبعد التاريخ الأخير إلى ألمانيا.

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (٣–١).

عند قياس توازن القوة الكامنة على مدى الفترة التاريخية الطويلة الممتدة من عام ١٧٩٢ إلى عام ٢٠٠٠ يتعذر العثور على مؤشر واحد بسيط وموثوق للثروة. أولا، لا تتوفر بيانات اقتصادية كثيرة للأعوام من ١٧٩٢ إلى ١٨١٥. والموضع الرئيس الذي تحدث فيه مشكلات نتيجة لذلك هو الفصل الثامن الذي يتصدى للإجابة عن السؤال عما إذا كانت فرنسا النابليونية قد امتلكت قوة كامنة أكبر من منافسيها من القوى العظمى، خاصة المملكة المتحدة. سأحاول التعامل مع هذه المشكلة بعرض ما يقوله المؤرخون حول الثروة النسبية للمملكة المتحدة وفرنسا، وأيضا بالنظر إلى عدد السكان، تلك اللبنة الأخرى الأساسية لبناء القوة العسكرية. تقدم هذه المعلومات صورة تقريبية دقيقة لتوازن القوة الكامنة في الفترة النابليونية.

لكل ما سبق، فإنني أقيس القوة الكامنة بين عامي ١٨١٦ و١٩٦٠ بمؤشر مُركَب بسيط يعطي وزنا مساويا لإنتاج الدولة من الحديد والصلب واستهلاكها للطاقة. يمثل ذلك المؤشر القوة الصناعية للدولة بطريقة جيدة ويفيد في تحديد كل من الثروة القابلة للتعبئة ومستوى التطور التقني على مدى تلك الفترة الطويلة[٣١]. ويستخدم الناتج القومي الإجمالي من عام ١٩٦٠ إلى الحاضر لقياس الثروة. وقد غيرتُ المؤشرات في عام ١٩٦٠ لسببين[٣٢]، أولهما أن المؤشر المُركَب لا يفيد بعد عام ١٩٧٠ لأن دور الصلب في الاقتصادات الصناعية الكبرى بدأ يتراجع بحدة في ذلك الوقت تقريبا[٣٣]. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى مقياس مختلف للقوة الكامنة للأعوام التالية لعام ١٩٧٠، وقد كان الناتج القومي الإجمالي هو البديل الواضح. ثانيا تبدأ أفضل بيانات الناتج القومي الإجمالي المتوفرة للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، القوتين العظميين في النظام في ذلك الوقت، من عام ١٩٦٠ وحتى نهاية الحرب الباردة[٣٤]. لذلك أستخدم الناتج القومي الإجمالي للثلاثين عام الأخيرة من الحرب الباردة (١٩٦٠-١٩٩٠) والعقد

الأول فيما بعد الحرب الباردة (١٩٩١-٢٠٠٠)، مع الأخذ في الاعتبار حدود الناتج القومي الإجمالي كمؤشر للقوة الكامنة للصين اليوم[١٣٥].

الأساس الاقتصادي للقوة العسكرية

إن نظرة سريعة على صعود وأفول ثلاث قوى عظمى أوروبية في القرنين الماضيين تؤكد ادعائي بأن الثروة تمثل الأساس للقوة العسكرية وأن الثروة تمثل وحدها مؤشرا جيدا للقوة الكامنة. ويتأكد الدور الحاسم للثروة في تحديد القوة في ذلك التغير العميق الذي حدث في توازن القوة بين فرنسا وألمانيا (بروسيا قبل عام ١٨٧٠) في القرن التاسع عشر، وتغير مكانة روسيا في توازن القوة بين عامي ١٨٠٠ و٢٠٠٠.

كانت فرنسا النابليونية أقوى دولة في أوروبا بين عامي ١٧٩٣ و١٨١٥، بل أوشكت على غزو القارة الأوروبية بأسرها. وكانت بروسيا أضعف القوى العظمى تقريبا في ذلك الوقت. وقد ألحقت بها جيوش نابليون في عام ١٨٠٦ هزيمة ساحقة أخرجتها فعليا من توازن القوة الأوروبي حتى عام ١٨١٣ حين استغلت بروسيا هزيمة فرنسا الثقيلة في روسيا للانضمام إلى تحالف فرض التوازن الذي قضى على نابليون أخيرا في معركة وترلو في يونيو ١٨١٥. ومع بداية القرن العشرين كانت المقاعد قد تغيرت كاملا تقريبا، حيث أخذت ألمانيا الفيلهلمية تظهر بوصفها الدولة المهيمنة الكامنة التالية في أوروبا، فيما كانت فرنسا تحتاج إلى حلفاء لمساعدتها في كبح جارتها ألمانيا. ولاحقا دخلت فرنسا وحلفاؤها الحرب في عامي ١٩١٤ و١٩٣٩ لمنع ألمانيا من السيطرة على أوروبا.

إن التغيرات في الثروة النسبية لفرنسا وألمانيا في الأعوام المائة التالية لمعركة وترلو تفسر التحول في القوة العسكرية بينهما. يبيِّن الجدول رقم (٣-٢) أن فرنسا كانت أغنى كثيرا من بروسيا من عام ١٨١٦ حتى أواخر العقد السابع من القرن التاسع عشر، حين

حوّل أوتو فون بسمارك بروسيا إلى ألمانيا. وحققت ألمانيا أول تفوق على فرنسا في إنتاج الصلب في عام ١٨٧٠ الذي اندلعت فيه الحرب الفرنسية-البروسية[٣٦]. ومن تلك النقطة حتى بداية الحرب العالمية الأولى أخذت الفجوة في الثروة بين فرنسا وألمانيا تتسع باطراد لصالح ألمانيا. وبحلول عام ١٩١٣ كانت ثروة ألمانيا حوالي ثلاثة أضعاف ثروة فرنسا.

نتج هذا التغير الملحوظ في الثروة النسبية لفرنسا وألمانيا جزئيا عن عملية التصنيع التي حدثت بوتيرة أسرع في ألمانيا منها في فرنسا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. لكن السبب الرئيس تمثل حقيقة في التحول الكبير في الحجم النسبي لسكان الدولتين الذي يوضح أن التغييرات في الثروة تتضمن أيضا التغييرات في حجم السكان. توضح البيانات الموضحة في الجدول رقم (٣-٢) أن فرنسا كانت تمتلك ميزة سكانية على بروسيا قدرها ٢٥ : ١ في عام ١٨٣٠ ، ومع حلول عام ١٩١٣ كانت ألمانيا تمتلك ميزة سكانية على فرنسا قدرها ١.٧ : ١. نتج هذا الانقلاب السكاني عن عاملين. كان معدل المواليد الفرنسي في القرن التاسع عشر منخفضا جدا، بينما كان المعدل الألماني المقابل من أعلى أمثاله في أوروبا. علاوة على أن الدولة الألمانية الموحدة التي بناها بسمارك حول بروسيا ضمت عدد سكان أكبر بكثير من بروسيا نفسها. على سبيل المثال كان عدد سكان بروسيا ١٩,٣ مليون نسمة في عام ١٨٦٥ ، فيما بلغ عدد سكان ألمانيا ٣٤,٦ مليون نسمة في عام ١٨٧٠[٣٧].

وتقدم روسيا مثالا آخر للدولة التي تأثرت مكانتها في توازن القوة كثيرا بحظوظ اقتصادها، حيث كانت روسيا أقوى منافس عسكري لفرنسا النابليونية. وقد لعب الجيش الروسي الدور الرئيس في الإطاحة بنابليون من السلطة بين عامي ١٨١٢ و١٨١٥. ولذلك ساد خوف في أعقاب انهيار فرنسا من أن تحاول روسيا الهيمنة على

أوروبا[٣٨]. لكن روسيا لم تسع للهيمنة بعد عام ١٨١٥، بل على النقيض من ذلك تراجعت مكانتها في توازن القوة الأوروبي على مدى الأعوام المائة التالية. وخاضت روسيا، كما أسلفنا، ثلاث حروب ضد قوى عظمى أخرى خلال تلك الفترة وتلقت هزائم مذلة في كل منها: حرب القرم والحرب الروسية-اليابانية والحرب العالمية الأولى.

توضح المقارنة بين أداء روسيا في الحروب النابليونية والحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية مدى الضعف الذي آلت إليه روسيا بحلول عام ١٩١٤. كانت الغلبة في النزاعات الثلاثة لدولة مهيمنة كامنة قامت بغزو روسيا. تمكنت فرنسا النابليونية وألمانيا النازية من تركيز معظم جيوشهما ضد روسيا، رغم أن كلا منهما كان مضطرا للحفاظ على بعض القوات في مسارح أخرى[٣٩]. لكن روسيا تمكنت من توجيه هزائم حاسمة بالمعتديين كليهما. في حين أن ألمانيا في الحرب العالمية الأولى نشرت ثلثي قواتها المقاتلة تقريبا على الجبهة الغربية ضد الجيوش الفرنسية والبريطانية، فيما قاتل الثلث الباقي الجيش الروسي على الجبهة الشرقية[٤٠]. ومع أن الجيش الألماني حارب الجيش الروسي ويده الأقوى مربوطة وراء ظهره، فقد تمكن من هزيمة روسيا وإخراجها من الحرب، وهو إنجاز لم يتمكن نابليون أو هتلر من بلوغه، رغم أن كلا منهما كان مطلق اليدين.

وبلغ تراجع روسيا مداه في الأعوام التي تلت الحرب العالمية الأولى، حين غزت بولندا الاتحاد السوفيتي الذي تشكل حديثا وحققت انتصارات كبرى عليه[٤١]. وقلبَ الجيش الأحمر المد لفترة قصيرة قبل أن يستعيد البولنديون زمام المبادرة ويربحوا نصرا محدودا. وبداية من أوائل العقد الثالث من القرن العشرين شرع السوفييت في بناء آلة عسكرية هائلة، هزمت الجيش الياباني في حرب قصيرة في عام ١٩٣٩، ثم هزمت الفيرماخت الألماني المتبجح في الحرب العالمية الثانية. وأصبح الاتحاد السوفيتي من القوة

بعد عام ١٩٤٥ لدرجة أن الولايات المتحدة وحدها كانت تستطيع أن ترده عن السيطرة على أوروبا كلها. وظل الاتحاد السوفيتي قوة عسكرية هائلة لأكثر من أربعين عاما بعد هزيمة هتلر إلى أن تفكك في عام ١٩٩١ إلى خمس عشرة دولة منفصلة.

يمكن تفسير التقلبات في القوة العسكرية الروسية على مدى القرنين الماضيين بدرجة كبيرة بالتغييرات في مكانة روسيا على تراتبية الثروة. ورغم أننا لا نمتلك بيانات كثيرة حول ثروة القوى العظمى بين عامي ١٨٠٠ و١٨١٥، فمن الواضح أن المملكة المتحدة وفرنسا كانت تمتلكان أقوى اقتصادين في أوروبا[٤٢]. لكن لا يبدو مع ذلك أن روسيا كانت أقل ثراء من المملكة المتحدة أو فرنسا في تلك الأعوام[٤٣]. لكن حتى لو كانت تلك هي الحال، فقد كان الاقتصاد الروسي قادرا على الإنفاق على الجيش الروسي في معركته ضد نابليون، رغم أن روسيا تلقت إعانات مالية من المملكة المتحدة في مراحل مختلفة من النزاع. بإيجاز لا توجد أدلة على أن الجيش الفرنسي كانت له ميزة كبيرة على الجيش الروسي؛ لأن فرنسا كانت أغنى من روسيا[٤٤].

وتراجعت مكانة روسيا في توازن الثروة بحدة في الأعوام الخمسة والسبعين التي تلت هزيمة نابليون (انظر الجدول رقم ٣-٣)، وذلك بالدرجة الأولى لأن روسيا تحولت إلى التصنيع بدرجة أبطأ كثيرا من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا. وقد كان لضعف روسيا صناعيا نتائج عسكرية مهمة. ففي العقدين السابقين على الحرب العالمية الأولى، على سبيل المثال، لم تستطع روسيا أن تتحمل عبء بناء شبكات سكك حديدية كبيرة في مناطقها الغربية، ما صعَّب عليها عمليات تعبئة جيوشها وتحريكها بسرعة إلى الحدود الروسية-الألمانية. فيما كانت ألمانيا تمتلك نظام سكك حديدية متطور، ولذلك استطاعت أن تنقل قواتها بسرعة إلى تلك الحدود عينها. وبغرض تصحيح ذلك التفاوت قدمت فرنسا التي كانت متحالفة مع روسيا ضد ألمانيا دعما

لبناء السكك الحديدية الروسية[٤٥]. وظلت روسيا حتى عشية الحرب العالمية الأولى دولة شبه صناعية على وشك الدخول في حرب ضد ألمانيا المتقدمة صناعيا[٤٦].

ليس غريبا- إذن- أن يعجز اقتصاد الحرب الروسي عن الإنفاق على احتياجات جيشه. فقد كان إنتاج البنادق بائسا جدا لدرجة أنه في عام ١٩١٥ "كان جزء فقط من الجيش مسلحا بالبنادق، فيما كان الآخرون ينتظرون وقوع إصابات بين زملائهم ليحصلوا على أسلحة"[٤٧]. وكانت روسيا تفتقر إلى المدفعية لدرجة أنه في عام ١٩١٧ كانت ألمانيا تمتلك ٦٨١٩ قطعة ثقيلة، في مقابل ١٤٣٠ قطعة فقط لروسيا. ويقدِّر جوناثان أدلمان Jonathan Adelman أن ٣٠٪ فقط من احتياجات التسليح للجيش الروسي في أثناء الحرب كانت تُلبى في أحسن الأحوال. وثمة طريقة أخرى للوقوف على مشكلة روسيا تتمثل في المقارنات التالية للفترة من عام ١٩١٤ حتى نهاية عام ١٩١٧ :

١) أنتجت ألمانيا ٤٧٣٠٠ طائرة في مقابل ٣٥٠٠ طائرة أنتجتها روسيا.

٢) أنتجت ألمانيا ٢٨٠٠٠٠ رشاش، في مقابل ٢٨٠٠٠ رشاش أنتجته روسيا.

٣) أنتجت ألمانيا ٦٤٠٠٠ قطعة مدفعية، في مقابل ١١٧٠٠ قطعة أنتجتها روسيا.

٤) أنتجت ألمانيا ٨٥٤٧٠٠٠ بندقية، في مقابل ٣٣٠٠٠٠٠ بندقية أنتجتها روسيا.

ليس غريبا- إذن- أن يتمكن أقل من نصف الجيش الألماني من هزيمة الجيش الروسي كاملا في الحرب العالمية الأولى.

أسهم ستالين بقوة وبلا رحمة في تحديث الاقتصاد السوفيتي في الثلاثينات، ولذلك لم تتمتع ألمانيا مع بداية الحرب العالمية الثانية إلا بميزة متواضعة فقط في الثروة على الاتحاد السوفيتي (انظر الجدول رقم ٣-٣)[٤٨]. ولذلك استطاع اقتصاد الحرب السوفيتي أن يتنافس بقوة مع اقتصاد الحرب الألماني في الحرب العالمية الثانية. بل كان

السوفييت يتفوقون على الألمان في كل أنواع الأسلحة العسكرية تقريبا من عام ١٩٤١ حتى نهاية عام ١٩٤٥ :

١) أنتج الاتحاد السوفيتي ١٠٢٦٠٠ طائرة في مقابل ٧٦٢٠٠ طائرة أنتجتها ألمانيا.

٢) أنتج الاتحاد السوفيتي ١٤٣٧٩٠٠ رشاش في مقابل ١٠٤٨٥٠٠ رشاش أنتجته ألمانيا.

٣) أنتج الاتحاد السوفيتي ١١٨٢٠٥٠٠ بندقية في مقابل ٧٨٤٥٧٠٠ بندقية أنتجتها ألمانيا.

٤) أنتج الاتحاد السوفيتي ٩٢٦٠٠ دبابة في مقابل ٤١٥٠٠ دبابة أنتجتها ألمانيا.

٥) أنتج الاتحاد السوفيتي ٣٥٠٣٠٠ مدفع هاون في مقابل ٦٨٩٠٠ مدفع أنتجته ألمانيا[٤٩].

لا عجب- إذن- أن تمكن الجيش الأحمر من هزيمة الفيرماخت على الجبهة الشرقية[٥٠].

الجدول رقم (٣-٣). الحصة النسبية من القوة الأوروبية ١٨١٦ – ١٩٤٠.

	١٨١٦	١٨٢٠	١٨٣٠	١٨٤٠	١٨٥٠	١٨٦٠	١٨٧٠	١٨٨٠	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٤٠
المملكة المتحدة	٤٣٪	٤٨٪	٥٣٪	٦٤٪	٧٠٪	٦٨٪	٦٤٪	٥٩٪	٥٠٪	٣٧٪	٣٠٪	٢٨٪	٤٤٪	٣٧٪	٢٤٪
بروسيا/ألمانيا	٨٪	٧٪	٥٪	٥٪	٤٪	١٠٪	١٦٪	٢٠٪	٢٥٪	٣٤٪	٣٩٪	٤٠٪	٣٨٪	٣٣٪	٣٦٪
فرنسا	٢١٪	١٨٪	٢١٪	١٦٪	١٢٪	١٤٪	١٣٪	١٣٪	١٣٪	١١٪	١٢٪	١٢٪	١٣٪	٢٢٪	٩٪
روسيا/الاتحاد السوفيتي	١٩٪	١٨٪	١٥٪	٩٪	٧٪	٤٪	٢٪	٣٪	٥٪	١٠٪	١٠٪	١١٪	٢٪	١٤٪	٢٨٪
النمسا- المجر	٩٪	٩٪	٧٪	٦٪	٧٪	٤٪	٥٪	٤٪	٦٪	٧٪	٨٪	٨٪	-	-	-
إيطاليا	-	-	-	-	-	-	٢٪	١٪	١٪	١٪	٢٪	٢٪	٣٪	٥٪	٤٪

ملحوظة: تكون "الثروة" هنا من مؤشر مركب بسيط يعطي وزنا مساويا لإنتاج الحديد/الصلب واستهلاك الطاقة. وعلى وجه التحديد فإنني حددت الكمية الإجمالية للحديد/الصلب التي أنتجتها كل القوى العظمى في العام المحدد، ثم حسبت النسبة المئوية من هذا المجموع لكل قوة عظمى. وأجريت عملية حسابية مماثلة لاستهلاك الطاقة. وبعد ذلك استخرجت متوسطا لكل من الحديد/الصلب والطاقة. لكن النسب المئوية للأعوام ١٨٣٠- ١٨٥٠ تستند إلى إنتاج الحديد/الصلب فقط لعدم توفر بيانات حول استهلاك الطاقة. لاحظ أن حسابات الثروة الأوروبية المستخدمة هنا وعلى امتداد الكتاب تستند إلى أرقام القوى العظمى ذات الصلة فقط ولا تتضمن القوى الصغرى مثل بلجيكا والدنمارك. وأخيرا لاحظ أن ألمانيا كانت "بروسيا" قبل عام ١٨٧٠.

SOURCES: All data are from Singer and Small, National Material Capabilities Data.

obeikandl.com

ورغم أن الاقتصاد السوفيتي تكبد أضرارا هائلة في الحرب العالمية الثانية (انظر الجدول رقم ٣-٤)، فقد خرج الاتحاد السوفيتي من ذلك النزاع بأقوى اقتصاد في أوروبا[٥١]. ولذلك لا يُستغرَب أنه كان يمتلك في أواخر الأربعينات القوة العسكرية اللازمة للهيمنة على المنطقة. لكن الولايات المتحدة التي كانت أغنى كثيرا من الاتحاد السوفيتي (انظر الجدول رقم ٣-٥) أصرت على منع السوفييت من أن يصبحوا دولة مهيمنة في أوروبا. وفي العقود الثلاثة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية أخذ الاقتصاد السوفيتي ينمو سريعا بعد أن تعافى من الحرب، وضاقت فجوة الثروة مع القطب الآخر المنافس إلى حد كبير. وبدا أن تباهي الأمين العام نيكيتا خروشوف في عام ١٩٥٦ بأن الاتحاد السوفيتي "سيدفن" الولايات المتحدة قد يتحقق[٥٢].

الجدول رقم (٣-٤). الحصة النسبية من الثروة الأوروبية ١٩٤١-١٩٤٤.

	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤
الولايات المتحدة	٥٤٪	٥٨٪	٦١٪	٦٣٪
ألمانيا	٢٢٪	٢٣٪	٢٣٪	١٩٪
الاتحاد السوفيتي	١٢٪	٧٪	٧٪	٩٪
المملكة المتحدة	٩٪	٩٪	٩٪	٩٪
إيطاليا	٣٪	٣٪	-	-

ملحوظة: تقاس "الثروة" بالمؤشر المُركَب نفسه المستخدم في الجدول رقم (٣-٣)، باستثناء أنني أستخدم هنا إنتاج الطاقة بدلا من استهلاك الطاقة. ومع أن الولايات المتحدة ليست قوة أوروبية، فقد ضمّنتها في هذا الجدول لأنها تورطت في القتال في أوروبا في الحرب العالمية الثانية.

المصدر: أرقام الطاقة والحديد للولايات المتحدة مأخوذة من B. R. Mitchell, International Historical Statistics: The Americas, 1750-1988, 2d ed. (New York: Stockton Press, 1993), pp. 356, 397. وأرقام المملكة المتحدة وإيطاليا مأخوذة من B. R. Mitchell, International Historical Statistics: Europe, 1750-1988, 3d ed. (New York: Stockton Press, 1992), pp. 457-58, 547. وأرقام الاتحاد السوفيتي مأخوذة من Mark Harrison, Soviet Planning in Peace and War, 1938-1945 (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), p. 253. وتحتاج الأرقام الألمانية إلى شرح لأن الأرقام المستخدمة تعتمد على الأقاليم التي

كانت جزءا من ألمانيا. وهناك ثلاثة خيارات: (١) "ألمانيا الأقدم" التي تغطي ما قبل حدود عام ١٩٣٨، (٢) "ألمانيا الكبرى" التي تتضمن النمسا وسوتدتنلاند والأقاليم التي احتلتها في الحرب مثل الألزاس واللورين والمناطق البلولندية التي ضمت إلى الرايخ الثالث، (٣) "ألمانيا الكبرى إضافة إلى الدول المحتلة" التي استغلتها ألمانيا ماديا. من أجل هذه الفروق، انظر United States Strategic Bombing Survey (USSBS), The Effects of Strategic Bombing on the German War Economy, European War Report 3 (Washington, DC: USSBS, October 31, 1945), p. 249. وانظر أيضا see Patricia Harvey, "The Economic Structure of Hitler's Europe," in Arnold Toynbee and Veronica M. Toynbee, eds., Hitler's Europe (Oxford: Oxford University Press, 1954), pp. 165-282. وفيما يتعلق بإنتاج الحديد في ألمانيا بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٥، فإنني أستخدم الأرقام ذات الصلة السابقة للرايخ الثالث المأخوذة من USSBS, Effects of Strategic Bombing, p. 252. لكن يصعب العثور على أرقام موثوقة لإنتاج الطاقة في سنوات الحرب العالمية الثانية، انظر ibid., p. 116. وباستخدام الأرقام السوفيتية، يقدّر جوناثان أدلمان الكميات الإجمالية لإنتاج الكهرباء والصلب لكل من ألمانيا والاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب العالمية الثانية. Adelman, Prelude to the Cold War: The Tsarist, Soviet, and U.S. Armies in the Two World Wars (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1988), p. 219. وحيث إن الرقم الذي يقدمه أدلمان لإنتاج ألمانيا للحديد والصلب (١٣٣,٧ مليون طن) قريب من الإجمالي الذي قدمته (١٢٧ مليون)، فإنني أفترض أن رقم إنتاج الكهرباء موثوق منه. ومن أجل تقسيم الطاقة على السنوات، فإنني أستخدم نسبة الحديد لكل عام. على سبيل المثال، لو كان ٢٧٪ من الحديد الذي أنتجته ألمانيا في أثناء الحرب قد أنتج في عام ١٩٤٣، فإنني أفترض أن ٢٧٪ من كل الكهرباء أنتجت في هذا العام.

الجدول رقم (٣-٥). الحصة النسبية لثروة القوى العظمى ١٩٤٥-١٩٩٠.

	١٩٤٥	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
الولايات المتحدة	٨٤٪	٧٨٪	٧٢٪	٦٧٪	٦٧٪	٦٥٪	٦٣٪	٦٥٪	٦٦٪	٦٨٪
الاتحاد السوفيتي	١٦٪	٢٢٪	٢٨٪	٣٣٪	٣٣٪	٣٥٪	٣٧٪	٣٥٪	٣٤٪	٣٢٪

ملحوظة: تعتمد أرقام الأعوام ١٩٤٥ و١٩٥٠ و١٩٥٥ على المؤشر المُركّب نفسه المستخدم في الجدول رقم (٣-٣).

المصدر: كل بيانات الفترة ما بين عامي ١٩٤٥ و١٩٥٥ مأخوذة من Singer and Small, National Material Capabilities Data. وأرقام الفترة من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٩٠ تعتمد على بيانات الناتج القومي الإجمالي GNP المأخوذة من U.S. Arms Control and Disarmament Agency's World Military Expenditures and Arms Transfer Database. ويجب أن نلاحظ أنه لا يوجد اتفاق بين الخبراء حول الحجم النسبي للناتج القومي الإجمالي للاتحاد السوفيتي للفترة من عام ١٩٤٥ إلى ١٩٩١. لكنني أرى أن البيانات المقدمة هي أفضل البيانات المتوفرة.

وبدأ الاقتصاد السوفيتي يتعثر في أوائل الثمانينات ؛ لأنه لم يكن يجاري الاقتصاد الأمريكي في تطوير الحاسوب وتقنيات المعلومات الأخرى[٥٣]. بيد أن هذه المشكلة لم تظهر في شكل هبوط حاد في الناتج القومي السوفيتي الإجمالي نسبة إلى الولايات المتحدة، رغم أن القادة السوفييت كانوا يتوقعون ذلك على المدى البعيد. وأدركوا أن هذا التخلف التقني الأولي سيضر أيضا بالجيش السوفيتي في النهاية. من ذلك مثلا أن المارشال نيقولاي أوجاركوف Nikolai Ogarkov أقيل من رئاسة هيئة الأركان العامة السوفيتية في صيف ١٩٨٤ لتصريحه علنا بأن الصناعة السوفيتية كانت تتأخر كثيرا عن الصناعة الأمريكية، ما يعني أن الأسلحة السوفيتية ستصبح قريبا أدنى من الأسلحة الأمريكية[٥٤]. فقد أدرك القادة السوفييت خطورة الموقف وحاولوا أن يصلحوا الخلل. لكن إصلاحاتهم الاقتصادية والسياسية انحرفت، ما أثار أزمة النزعة القومية، وهذا بدوره مكّن الولايات المتحدة من حسم الحرب الباردة لصالحها وتفكيك الاتحاد السوفيتي بعد ذلك بوقت قصير.

تكشف مناقشة أهمية الثروة في بناء القوة العسكرية أن توزيع القوة الكامنة بين الدول يعكس توزيع القوة العسكرية، وبالتالي يمكن أن نساوي بين هذين النوعين للقوة. وحجتي القائلة بأن القوى العظمى تسعى إلى تعظيم نصيبها من القوة العالمية يمكن أن تعزز تلك الفكرة ؛ لأنها تشير ضمنا إلى أن الدول تترجم ثروتها إلى قوة عسكرية بالمعدل نفسه تقريبا. لكن الحال ليست كذلك، ولهذا لا تكون القوة الاقتصادية دائما مؤشرا صحيحا للقوة العسكرية.

الفجوة بين القوة الكامنة والقوة العسكرية

إن أنماط التحالفات التي تشكلت في أثناء الحرب الباردة تضرب المثل على المشكلات التي تظهر حين نساوي بين الثروة والقوة العسكرية. كانت الولايات المتحدة

أغنى كثيرا من الاتحاد السوفيتي من بداية هذا النزاع حتى نهايته، لكن ذلك لا ينطبق على الأعوام العشرة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٥ حين تكونت منظمة حلف شمال الأطلنطي وحلف وارسو (انظر الجدول رقم ٣-٥). ومع ذلك، فقد آثرت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا في أوروبا واليابان في آسيا الانضمام إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الذي كان يستهدف احتواء الاتحاد السوفيتي. ولو كانت الثروة مقياسا دقيقا للقوة لانضمت الدول الأقل قوة إلى الاتحاد السوفيتي لكبح جماح الولايات المتحدة، وليس العكس. لكن حتى لو كانت الثروة مقياس تقييم القوة لظلت الولايات المتحدة بوضوح القوة العظمى الأقدر[٥٥].

لا تعكس حقائق القوة دائما تراتبية الثروة لثلاثة أسباب. أولا، تحوِّل الدول أجزاء متفاوتة من ثروتها إلى قوة عسكرية. ثانيا، تختلف كفاءة ذلك التحويل من دولة لأخرى، ما يترتب عليه من حين لآخر نتائج مهمة على توازن القوة. ثالثا، تقتني القوى العظمى أنواعا مختلفة من القوات العسكرية، ولتلك الاختيارات أيضا نتائج على التوازن العسكري.

تناقص الغلة

لا تعمد الدول الغنية أحيانا إلى بناء قوات عسكرية إضافية، رغم قدرتها على تحمل نفقات ذلك، لاعتقادها بأن ذلك لا يعطيها ميزة استراتيجية على منافسيها. فزيادة الإنفاق تكون بلا معنى حين يكون مجهود الدفاع لدى الدولة خاضعا لقانون تناقص الغلة (أي إذا كانت قدراتها في "أعلى المنحنى") أو إذا كان الخصوم يستطيعون بسهولة أن يجاروا ذلك المجهود ويحافظوا على توازن القوة. معنى ذلك أن إطلاق سباق التسلح إذا لم يكن من شأنه أن يترك من بدأ به في مركز استراتيجي أفضل، فإنه سيقف في مكانه وينتظر ظروفا ملائمة.

كانت المملكة المتحدة في القرن التاسع عشر مثالا للدولة التي امتنعت عن تحويل ثروتها الكبيرة إلى قوة عسكرية. فكانت بين عامي ١٨٢٠ و١٨٩٠ أغنى دولة في أوروبا على الإطلاق. ولم ينخفض نصيبها عن ٤٥٪ من ثروة القوى العظمى في تلك العقود السبعة، وكانت تمتلك في العقدين المتوسطين من القرن (١٨٤٠-١٨٦٠) حوالي ٧٠٪ منها (انظر الجدول رقم ٣-٣). ولم تسيطر فرنسا- المنافس الأقرب للمملكة المتحدة في تلك الأعوام العشرين- إلا على ١٦٪ من القوة الصناعية الأوروبية. ويمكن القول بأنه لم تتمتع قوة عظمى أوروبية أخرى مطلقا بهذه الميزة الاقتصادية الساحقة على منافسيها. ولو كانت الثروة وحدها مؤشرا صحيحا للقوة، لكانت المملكة المتحدة القوة المهيمنة الأولى في أوروبا، أو على الأقل دولة مهيمنة كامنة تسعى القوى العظمى الأخرى إلى فرض التوازن عليها.

لكن السجل التاريخي يبيِّن أن ذلك لم يحدث[٥٦]. فالمملكة المتحدة رغم ثروتها الوفيرة لم تبن قوة عسكرية تشكل تهديدا خطيرا على فرنسا أو ألمانيا أو روسيا. بل أنفقت من ثروتها على الدفاع بين عامي ١٨١٥ و١٩١٤ نسبة مئوية أصغر كثيرا من أي من القوى العظمى المنافسة[٥٧]. وكانت المملكة المتحدة مجرد دولة أخرى في توازن القوة الأوروبي. ولذلك لم تشكل القوى العظمى الأخرى تحالفا لاحتوائها، كما حدث مع فرنسا النابليونية وألمانيا الفيلهلمية وألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي[٥٨].

ولم تحشد المملكة المتحدة جيشا كبيرا أو تحاول أن تغزو أوروبا، لأنها ربما كانت تواجه مشكلات كبيرة إن هي حاولت أن تظهر القوة عبر القنال الإنجليزي على أرض القارة الأوروبية. إذ تميل المساحات المائية الكبيرة، كما سيرد في الفصل التالي، إلى سلب القدرة الهجومية للجيوش. وفي الوقت عينه تصعِّب القوة المانعة للمياه على أية قوة بالقارة الأوروبية عبور القنال لغزو المملكة المتحدة. ولذلك استنتجت المملكة

المتحدة بحكمة أنه من غير الاستراتيجي أن تبني جيشا كبيرا قليل النفع في الهجوم وغير ضروري للدفاع عن الوطن.

وتقدم الولايات المتحدة مثالا آخر من القرن التاسع عشر لدولة غنية احتفظت بمؤسسة عسكرية صغيرة نسبيا. كانت الولايات المتحدة في عام ١٨٥٠ غنية بما يكفي لأن تكون قوة عظمى، لكن من المتفق عليه أنها لم تنجز تلك المكانة الرفيعة حتى عام ١٨٩٨، حين شرعت في بناء جيش قوي يستطيع أن ينافس جيوش القوى العظمى الأوروبية[١٠٩]. سنناقش هذه المسألة بمزيد من التفصيل في الفصل السابع. ويكفي هنا أن نقول إنه رغم صغر حجم الجيش الأمريكي، كانت الولايات المتحدة دولة توسعية جدا في القرن التاسع عشر، وطردت القوى العظمى الأوروبية إلى ما وراء المحيط الأطلنطي ومدّت حدودها الغربية إلى المحيط الهادي. وكانت الولايات المتحدة مصممة على ترسيخ هيمنتها في نصف الكرة الأرضية الغربي، وهو الهدف الذي أنجزته بوضوح مع بداية القرن العشرين.

ظل الجيش الأمريكي أصغر كثيرا من نظرائه الأوروبيين في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، لأنه كان يستطيع أن يسيطر على نصف الكرة الأرضية الغربي بدون تكلفة كبيرة. حيث كان بمقدور الجيش الأمريكي الصغير أن يتفوق على المنافسين الإقليميين، مثل القبائل الأمريكية الأصلية والمكسيك، ولم يكن بوسع القوى العظمى الأوروبية أن تتحدى الولايات المتحدة على نحو جدي، حيث كان على الأوروبيين أن يخصصوا موارد كبيرة للدفاع عن أراضيهم من هجوم الدول الأوروبية الأخرى، ولذلك كان إظهار القوة عبر المحيط الأطلنطي في قارة أمريكا الشمالية عملا صعبا.

ثمة سبب آخر يدفع الدول أحيانا لأن تضع حدا لميزانياتها العسكرية، وهو إدراكها أن الإنفاق العسكري العدواني من جانبها ربما يضر بالاقتصاد، ما يقوض قوة

الدولة في النهاية، لأن القوة الاقتصادية هي أساس القوة العسكرية. ففي الثلاثينات، على سبيل المثال، وضع السياسيون البريطانيون حدودا صارمة للإنفاق العسكري، رغم أنهم كانوا يواجهون تهديدات متعددة حول العالم، لأنهم خافوا من أن تدمر الزيادات الهائلة في الإنفاق العسكري الاقتصاد البريطاني الذي كانوا يطلقون عليه اسم "الذراع الرابع للدفاع"[٦٠]. وبالمثل كانت إدارة الرئيس دوايت آيزنهاور (١٩٥٣-١٩٦١) التي هيمن عليها المحافظون الماليون تنظر إلى المستويات العالية للإنفاق العسكري كتهديد للاقتصاد الأمريكي. وقد كان ذلك أحد الأسباب وراء تقليص الإنفاق العسكري الأمريكي في الخمسينات والتأكيد الكبير على الأسلحة النووية، حيث ساد اعتقاد بأن الاستراتيجية النووية من شأنها أن توفر الأساس لسياسة دفاعية مستقرة وفعالة ماليا على المدى الطويل[٦١].

ويؤثر الحلفاء أيضا على مستوى الموارد التي تخصصها القوى العظمى للدفاع. فمن المؤكد أن أية قوتين عظميين متورطتين في تنافس أمني حاد أو حرب إحداهما ضد الأخرى ستنفقان بسخاء على جيشيهما. لكن إذا كان لأحد المنافسين حلفاء أغنياء، دون الطرف الآخر، فإن الدولة ذات الأصدقاء الأغنياء ربما يكون إنفاقها أقل على الدفاع من منافسها. ففي أثناء الحرب الباردة، على سبيل المثال، كان الاتحاد السوفيتي ينفق نسبة مئوية من ثروته على الدفاع أكبر من الولايات المتحدة[٦٢]، وهو الاختلاف الذي نتج جزئيا عن أن الولايات المتحدة كان لها حلفاء أغنياء، مثل المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا، خاصة ألمانيا الغربية واليابان، في حين كان حلفاء الاتحاد السوفيتي فقراء، مثل تشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا[٦٣].

وأخيرا ثمة حالات لا تستطيع فيها دولة غنية أن تبني قوات عسكرية قوية؛ لأن قوة عظمى تحتلها وتريدها أن تظل ضعيفة عسكريا. مثال ذلك النمسا وبروسيا اللتان

ألحقت بهما فرنسا هزيمة ساحقة أخرجتهما من صفوف القوى العظمى في أثناء الحروب النابليونية، وفرنسا التي احتلتها ألمانيا النازية من منتصف عام ١٩٤٠ حتى أواخر صيف ١٩٤٤ حين حررتها القوات البريطانية والأمريكية في النهاية. كما احتفظت الولايات المتحدة بقوات في ألمانيا الغربية واليابان في أثناء الحرب الباردة، ورغم أنها كانت بالتأكيد محتلا خيِّرا، فإنها لم تسمح لأي من حليفيها ببناء القوة العسكرية اللازمة لكي يصبح قوة عظمى. فقد آثرت الولايات المتحدة إبعاد اليابان، رغم أن اليابان كانت في ثراء الاتحاد السوفيتي في منتصف الثمانينات، إن لم يكن قبل ذلك. وتشير الأدلة المتوفرة إلى أن اليابان كان ناتجها القومي الإجمالي أكبر من الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٨٧[٦٤]. توضح هذه الحالة أن كل القوى العظمى تكون دولا غنية، لكن لا تتحول كل الدول الغنية إلى قوى عظمى.

المستويات المختلفة للكفاءة

من غير الحكمة أيضا أن نساوي بين توزيع القوة الاقتصادية وتوزيع القوة العسكرية؛ لأن الدول تحوِّل ثرواتها إلى قوة عسكرية بدرجات مختلفة من الكفاءة، حتى أن فجوة واسعة في الكفاءة تفصل أحيانا بين القوى العظمى المتنافسة لدرجة تؤثر بوضوح على توازن القوة. ومثال ذلك معركة الموت بين ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي في الحرب العالمية الثانية.

كانت ألمانيا تستحوذ على حوالي ٣٦٪ من الثروة الأوروبية في عام ١٩٤٠، في حين كان الاتحاد السوفيتي يستحوذ على حوالي ٢٨٪ منها (انظر الجدول رقم ٣-٣). وفي ربيع ١٩٤٠ غزت ألمانيا بلجيكا والدنمارك وفرنسا وهولندا والنرويج وبدأت على الفور في استغلال اقتصاداتها، ما أضاف إلى ميزة الثروة التي كانت تتمتع بها على الاتحاد السوفيتي[٦٥]. ثم غزا الفيرماخت الاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١ وخلال ستة أشهر سيطرت ألمانيا تقريبا على كل الأراضي السوفيتية غرب موسكو التي كانت

موطن الثروة الأساسية. وفي أواخر عام ١٩٤١ كان الاتحاد السوفيتي قد فقد أراضي تضم ٤١٪ من خطوطه الحديدية، و٤٢٪ من قدرته على توليد الكهرباء، و٧١٪ من خام الحديد، و٦٣٪ من الفحم، و٥٨٪ من قدرته على صنع الصلب الخام[٦٦]. وفي ربيع ١٩٤٢ مدت آلة الحرب النازية نفوذها أكثر إلى منطقة القوقاز الغنية بالنفط. وبالفعل فقد الاتحاد السوفيتي ٤٠٪ تقريبا من دخله الوطني بين عامي ١٩٤٠ و١٩٤٢[٦٧]. ويبدو أن ألمانيا تمتعت بميزة في القوة الاقتصادية أكبر من ٣ : ١ على الاتحاد السوفيتي بحلول عام ١٩٤٢ (راجع الجدول رقم ٣-٤).

امتلكت ألمانيا ميزة كبيرة في القوة الكامنة، لكن اقتصاد الحرب السوفيتي تمكن من تحقيق تفوق مدهش على اقتصاد الحرب الألماني على مدار الحرب، ما ساعد في تغيير توازن القوة لصالح الجيش الأحمر. فأصبح الاتحاد السوفيتي، كما ورد آنفا، ينتج دبابات أكثر ضعفي (٢.٢) ألمانيا وطائرات أكثر من ضعف وثلث (١.٣) ألمانيا بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٥. ولعل المدهش أكثر من ذلك أن السوفييت كانوا يتفوقون على الألمان حتى في الأعوام الأولى للحرب حين كانت السيطرة الألمانية على الأراضي السوفيتية في أوجها، في حين لم يكن لحملة القصف من جانب الحلفاء تأثير كبير على اقتصاد الحرب الألماني. فكان الاتحاد السوفيتي، على سبيل المثال، ينتج ٢٤٤٤٦ دبابة في عام ١٩٤٢ في مقابل ٩٢٠٠ دبابة لألمانيا، وكانت نسبة قطع المدفعية ١٢٧٠٠٠ إلى ١٢٠٠٠ لصالح السوفييت[٦٨]. وأدى هذا التفاوت في إنتاج الأسلحة في النهاية إلى ميزة سوفيتية كبيرة في توازن القوات البرية. فحين غزت ألمانيا الاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١ كان السوفييت يتمتعون بميزة صغيرة في عدد الفرق العسكرية (٢١١ : ١٩٩)، وذلك هو المؤشر الرئيس للقوة العسكرية، لكن بحلول شهر يناير ١٩٤٥ كان

السوفييت يمتلكون ٤٧٣ فرقة، في مقابل ٢٧٦ فرقة ألمانية، وكانت فرق الجيش الأحمر المتوسطة أفضل تجهيزا بالأسلحة والعربات من فرق الفيرماخت المتوسطة[٦٩].

لكن كيف استطاع الاتحاد السوفيتي أن ينتج أسلحة أكثر كثيرا من ألمانيا النازية الأغنى منه كثيرا؟ من الإجابات الممكنة أن الاتحاد السوفيتي أنفق نسبة مئوية من ثروته المتوفرة على الجيش أكبر مما أنفق الرايخ الثالث على جيشه. لكن ألمانيا خصصت نسبة مئوية من دخلها الوطني للدفاع أكبر قليلا مما خصص الاتحاد السوفيتي. على سبيل المثال كانت الميزة الألمانية في الإنفاق العسكري على السوفييت في ١٩٤٢ هي ٦٣٪ إلى ٦١٪، وفي عام ١٩٤٣ بلغت ٧٠٪ إلى ٦١٪[٧٠]. وربما أثرت حملة القصف الاستراتيجي التي نفذها الحلفاء على الإنتاج الحربي الألماني في الأشهر الأخيرة للحرب، لكن الاتحاد السوفيتي، كما أشرنا سابقا، كان ينتج أعدادا من الأسلحة أكبر من ألمانيا قبل فترة طويلة من تأثير حملة القصف على الناتج الألماني. واستفاد المجهود السوفيتي أيضا من برنامج الإعارة والتأجير الأمريكي، رغم أن تلك المساعدة لم تشكل إلا نسبة صغيرة من الناتج السوفيتي[٧١]. والسبب الرئيس في إنتاج الاتحاد السوفيتي لأسلحة أكثر من ألمانيا يكمن في أن السوفييت نجحوا في ترشيد اقتصادهم لتلبية مطالب الحرب الإجمالية، وتحديدا كان الاقتصاد السوفيتي (والأمريكي) أفضل تنظيما من الاقتصاد الألماني في الإنتاج الضخم للأسلحة[٧٢].

الأنواع المختلفة للقوات العسكرية

يتمثل السبب الأخير لعدم إمكانية اتخاذ الثروة مؤشرا موثوقا للقوة العسكرية في أن الدول تستطيع أن تمتلك أنواعا مختلفة من القوة العسكرية، والطريقة التي تبني الدول بها قواتها المسلحة تؤثر على توازن القوة. ستناقش هذه المسألة بالتفصيل في الفصل التالي. والمسألة الأساسية هنا هي إذا ما كانت الدولة تمتلك جيشا كبيرا يمتلك

القدرة على إظهار القوة. لكن الدول لا تنفق جميعها النسبة نفسها من ميزانيات الدفاع على جيوشها، ولا تمتلك الجيوش جميعها القدرات نفسها على إظهار القوة.

على سبيل المثال، في الفترة من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٤، حين كانت القوى العظمى تنفق ميزانياتها الدفاعية إما على جيوشها أو أساطيلها، كانت المملكة المتحدة تخصص لأسطولها نصيبا من ميزانيتها العسكرية أكبر مما كانت فرنسا أو ألمانيا تخصص لأسطوليهما[٧٣]. وكانت هذه الأنماط المختلفة للإنفاق العسكري تعكس حسا استراتيجيا جيدا، لأن المملكة المتحدة دولة جزيرية تحتاج إلى أسطول كبير وقوي لحماية تجارتها المنقولة بحرا ونقل جيشها عبر المساحات المائية الكبيرة التي تفصلها عن القارة الأوروبية وعن الإمبراطورية البريطانية مترامية الأطراف. في حين كانت فرنسا وألمانيا، في المقابل، قوى قارية تمتلك إمبراطوريات أصغر كثيرا، ولذلك كانتا أقل اعتمادا على أسطوليها من المملكة المتحدة. وكانتا في الوقت نفسه أكثر اعتمادا من المملكة المتحدة على جيشيهما، بسبب قلقهما الدائم من الغزو من جانب الدول المجاورة. فيما كانت المملكة المتحدة أقل خوفا من أن تُهاجَم؛ لأن القنال الإنجليزي، ذلك المانع الهائل للغزو، كان يفصلها عن القوى العظمى الأوروبية الأخرى. ولذلك كانت المملكة المتحدة تمتلك جيشا أصغر كثيرا من فرنسا أو ألمانيا.

وكان الجيش البريطاني الصغير أيضا يمتلك قدرة صغيرة على إظهار القوة ضد القوى العظمى الأوروبية الأخرى؛ لأن العقبة الجغرافية عينها التي صعَّبت على المنافسين غزو المملكة المتحدة صعَّبت على المملكة المتحدة غزو القارة. وقد عبّر القيصر فيلهلم بإحكام الضعف العسكري البريطاني حين قال لزائر بريطاني في عام ١٩١١ "اعذرني على القول بأن الفرق القليلة التي يمكن أن تضعوها في الميدان لن تؤثر كثيرا"[٧٤]. بإيجاز لم تكن المملكة المتحدة في قوة فرنسا أو ألمانيا في الأعوام الأربعة

والأربعين السابقة على الحرب العالمية الأولى، رغم أنها كانت أغنى من فرنسا على مدى الفترة كاملة، وأغنى من ألمانيا لثلاثة أرباع الفترة تقريبا (انظر الجدول رقم ٣-٣).

لعله أصبح جليا الآن أنه توجد أحيانا اختلافات مهمة في طريقة توزيع الثروة والقوة بين القوى العظمى، لكن ذلك التباين لا ينتج عن رفض الدول لأن تزيد نصيبها من القوة العالمية. إذ تقوم الدول، لأسباب استراتيجية سليمة، ببناء أنواع مختلفة من المؤسسات العسكرية وتنفق مقادير مختلفة من ثرواتها على قواتها المسلحة. وكذلك تستولد الدول القوة العسكرية من الثروة بمستويات متفاوتة من الكفاءة. تؤثر هذه الاعتبارات جميعها على توازن القوة.

إن الثروة هي أساس القوة العسكرية، لكن من غير الممكن أن نساوي بين الثروة والقوة العسكرية. ومن الضروري أن نتوصل إلى مؤشرات منفصلة للقوة العسكرية، وتلك هي مهمة الفصل التالي.